

في ذكرى رحيل قاصدي مباح رجل الوفاء والبطولة هكذا اخترق الأمن الجزائري قصر الإليزي ومهد لتأمين المحرقات

تَمَّ 17 سنة على رحيل العقيد عبدالله خالف المعروف باسم قاصدي مباح، الذي اغتالته أيادي الغدر والجريمة في 21 أوت من سنة 1995 رفقة ابنه وأخيه وسائقه وحارسه الشخصي. ذكرى رحيله تعود بي إلى الأجداد التي سجلتها الجزائر في شتى المجالات والتي ساهم فيها بالقسط الوافر باعتباره كان المسؤول الأول على الجهاز الذي يسهر على أمن البلاد واستقراره.



بقلم: هشام عبود
الحلقة الأولى

جزائرية. ومن هذه الفئة يتم تجنيد العناصر التي تفرض رقابة مشددة على الحياة الجزائرية المقيمة بفرنسا. وعلى صعيد ثاني تعمل الأجهزة الفرنسية على اختراق المؤسسات الجزائرية، وخاصة منها مؤسسات الدولة السيادية بشتى الإغراءات، كما لا تتوانى في مواصلة حرب نفسية ضد الجزائر من خلال استغلالها لبعض العناصر التي تكن كراهية مبيتة للمؤسسة العسكرية وجهازها الأمني نتيجة شعورها بعقدة إحباط وحرمان. ويتم تجنيد هؤلاء العناصر بإغراء بالجنسية الفرنسية التي يلبث وراءها الآلاف ممن نسوا أن الطلاق من هذه الجنسية حققته الجزائر بأغلى الأثمان وأبعضها.

فبالإضافة لمراقبة الجمعيات التي تحتضن أفراد الحياة الجزائرية أو من أصول جزائرية وكذلك بمراقبة المساجد ومحاصرة الأنفاس فيها، تعمل الأجهزة الفرنسية على تجنيد عناصر تخدم المصالح الفرنسية بطريقة مباشرة وغير مباشرة تحت غطاء معارضة النظام الجزائري لتكيد الكيد ضد المؤسسة العسكرية الجزائرية وخاصة جهازها الأمني. ويتم ذلك من خلال نغمة تروج لها بعض الدوائر التي جعلت من أماسة الشعب الجزائري، التي تسبب فيها الطابور الخامس، عملية تجارية مريضة ومفيدة ومغرية. هذه الدوائر تستغل كل عنصر لم يجد طريقة لتسوية وضعيته الإدارية ولاهت وراء الأضواء إلا بالانصياع لأوامر من سبط نفسه ولها على الجزائريين وهو يعيد عنهم كل البعد.

مدير الاستعلامات الفرنسي السابق يكشف إنتماء فرنسوا جاز للمخابرات الفرنسية

يعد الناشر الفرنسي فرنسوا جاز أحد المختصين لترويج الدعاية المغرضة ضد الجزائر وخاصة مؤسستها العسكرية بنشره كتابا يحشو فيها ما يحلو له من روايات لأمين غير قادرين على تركيب جملتين مفيدتين باللغة الفرنسية ولا حتى العربية، مخرجا إياهم من عالم النكات إلى أضواء مؤقتة، ليحل محل الجبان بطلا ومن المجرم المطلوب قضائيا في الجزائر معارضا سياسيا حتى وإن لم يفقه أدنى شيء في السياسة ولا أدبياتها.

استغرب الكثيرون للدور الذي يلعبه فرنسوا جاز والعدوانية التي يشهدها علنا ضد الجزائر ومؤسساتها، وفي نهاية المطاف، كشف أمره «بيار سرامسي» المدير السابق للإستعلامات في جهاز «المديرية العامة للأمن الخارجي DGSE» الذي يعتبر جهاز التجسس الفرنسي، حيث فضح في كتابه الذي صدر في شهر مارس المنصرم تحت عنوان «خمس وعشرون سنة في الأجهزة السرية» وعن دار نشر فلانماريون بباريس، من أن صاحب دار النشر لايكوفارت المسمى فرنسوا جاز يشتغل للمخابرات الفرنسية (أنظر الصفحة 245 الفقرة الأخيرة)، وشهد شاهد من أهلها. فترى من سيرجور على كذب يد هذا الشاهد المطلع على كل الخبايا والخفايا!

شخصيا كنت مدركا لهذه الحقيقة بمجرد أن أبدى فرنسوا جاز اهتمامه بنشر كتابي الصادر في فبراير 2002 تحت عنوان «ماфия الجنرالات»، تحسر كثيرا لرفض عروضة وزاد حسرة عندما تيقن أنني لست من طبقة المؤلفين الذين تملس عليهم الكتابة ويجرحون ضد الجزائر رغم قساوة نقدي للنظام الجزائري، ولم يكن معجبا أن الكتاب لم يتجه على المؤسسة العسكرية بل دافع عنها، ولكنه تهجم على الطابور الخامس، الحسرة نفسها ألمت به لما رفض الصواب القدير أنور مالك الانصياع لإغراءاته في ديسمبر 2006 بالرغم من وجوده في وضعية صعبة للغاية غير أنه رفض مد يده لأعداء الجزائر ومخططاتهم الخبيثة.

■ يتبع ...



الكاتب هشام عبود في حوار مع المرحوم قاصدي مباح سنة 1973

يمكنها التجرد على القيام بعدوان عسكري يستهدف الجزائر. هذه المعطيات وفهرها له جهاز الأمن العسكري بقيادة العقيد قاصدي مباح. ولم تكن وليدة تخمينات ولا مجرد تكهنات. فبجهاز المخابرات الجزائرية استطاع أن يتغلغل في أعماق الدولة الفرنسية ويوصل إلى الكتابة العامة لقصر الإليزيه عن طريق زرع ضابط برتبة ملازم أول وهو السيد طابتي رشيد صاحب الفضل العظيم في هذه المهمة.

إخترق الملازم الأول طابتي رشيد الكتابة العامة للإليزيه بتجنيدته المسؤولية الأولى على طاقم الرقائات للتقارير التي يبعث بها الرئيس الفرنسي حينذاك لمختلف مؤسسات وأجهزة الدولة. فأغراها بإلهاديا ولعب دور أمير عربي في مقتل عمره سخر لها كل ما تحتاج إليه من مغريات، وكان يتظاهر بالفرام المفرط لإمراة تفوقه سنا بسنوات عديدة. وبالمقابل أخذ منها كل المعلومات حول ما يفكر فيه مسؤولي الدولة الفرنسية في حالة ما تقدم الجزائر على تأمين محرقاتها.

يعتبر هذا الإختراق فريد من نوعه في العالم العربي لأنه لم يسجل أي جهاز إستخباراتي عربي مثل هذا الإنجاز الذي ليس من السهل تحقيقه أو حتى الوصول إلى الأذني منه، وهو عمل رفيع عقبتة إنجازات أخرى من مثل إختراق جهاز الموساد الإسرائيلي خلال الثمانينات في عهد العميد لكحل عيأت مجدوب - ترجمه الله - من طرف عميلين جزائريين على مستوى مثليات المخابرات الصهيونية في مدريد ومرسيليا. وبالمقابل لم تتمكن الأجهزة السرية الفرنسية من إختراق نظيرتها الجزائرية رغم كل محاولاتها المختلفة، وسجلت آخر محاولة - حسبنا أعلم - في منتصف الثمانينات لما تم تجنيد صف ضابط برتبة رقيب سرعان ما تقطن إليه زملاؤه. فلاذ بالفراق نحو فرنسا دون أن يفيد الطرف الفرنسي بأدنى شيء بإعتباره كان في مستوى لا يسمح له بالإطلاع على كبريات القضايا ولا حتى على صغرياتها. هذا الفشل لا زال يدفع بالمخابرات الفرنسية للسمي الحثيث وبشئ الطرق والوسائل لنيل من جهاز الأمن الجزائري.

الإعتماد على عشاق الأضواء والإقامة

لبلوع ما تصبوا إليه تعمل الأجهزة الفرنسية على صعيدين. الأول صد كل محاولة إختراق وتأثير لصالحها من الطرف الجزائري، خاصة وأنه يوجد بفرنسا الكثير من الفرنسيين من ذوي أصول

شباب صدم بالمرتب الذي يتقاضاه والذي لا يسبح له بالإدخار لإقتناء سيارة عادية. لكن هذا لا يقلل من عزيمته كل من اشتغل بجهاز الأمن لخدمة الوطن، معتبرا أن مجرد الانتماء إليه يعتبر الشرف الذي لا يضاهيه مال ولا قصور لأنه لم يكن في متناول أي كان مهما بلغت مكانته الاجتماعية أو تراكمت ثروته.

الأمن العسكري وراء تأمين المحرقات

في عهد العقيد قاصدي مباح وجهت المخابرات الجزائرية عدة ضربات موجعة لنظيرتها الفرنسية في حرب سرية لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، وأقوى ضربة تعتبر تاريخية صفع بها الأمن العسكري الأجهزة الفرنسية، ولا يمكن نسيانها طالما كان وقعها في العمق الاستراتيجي للدولة

إلى غاية مطلع التسعينيات كان الكثيرون من الضباط وحتى الضباط السامون برتبة رائد أو مقدم يشكون من أزمة السكن - فكهم من شباب جامعي التحق بهذا الجهاز وخيبت آماله عندما عرض عليه المبيت والإقامة في إحدى الثكنات العسكرية لأن الجهاز غير قادر على تأمين سكن خاص به ولو في الأحياء العسكرية.

الفرنسية. وتتمثل هذه الضربة في تأمين المحرقات التي تم الإعلان عنها رسميا في 24 فبراير 1971 من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين رحمه الله. كلمة «فرنسا» التي اشتهر وتقدر وتميز بها الرئيس الراحل هواري بومدين لم تات جزافا ولم يتلفظ بها صاحبها من دون مراعاة ما يترتب عليه قرار مصري، يمكن أن يؤدي بالإلاد إلى الهلكة، خاصة وأنه كان واعيا كل الوعي بأن قرار تأمين المحرقات سيكون له الأثر العميق لا على فرنسا فحسب بل على كل الدول المستهكلة للنفت. متذكرا، سقوط حكومة مصدق في طهران سنة 1953 لما تجرأت على إتخاذ قرار مماثل.

فما الذي دفع هواري بومدين للإعلان على تأمين المحرقات بكل طمأنينة ودون خشية ردة فعل عنيفة من الطرف الفرنسي؟ كانت لديه المعطيات الواضحة والكاملة والشاملة حول رد فعل الدولة الفرنسية. وكان يعلم علم اليقين أن هذه الأخيرة لا

التحق عبدالله خالف ابن جرجرة الأشم بسلك الأمن في 31 ديسمبر 1957 وهو في ريمان شبابه، حيث كان يبلغ من العمر 19 عاما بعد أدائه فترة تدريب عسكري دامت ستة أشهر إنطلاقا من غرة جويلية، والتي شارك فيها سبعون شابا وزعوا على مختلف مناطق الولاية الخامسة. وتم تعيين بعض العناصر من هذه المجموعة ومن بينهم العقيد قاصدي مباح - رحمه الله - للإلتحاق بجهاز الاستخبارات، حيث تم تأسيس نواته الأولى والذي كان تابع لوزارة التسليح والإتصالات العامة سليله مديرية الأمن العسكري. وبعد فترة وجيزة تولى قيادة مصلحة الإستخبارات لهيئة أركان جيش التحرير الوطني في 1960.

تفوضه في قيادة الرجال ونبوغه في التحليل للمواقف جعل منه المؤهل الأول لقيادة جهاز الأمن العسكري بدءا من أكتوبر 1962 ليجعل منه القوة الضاربة في وجه الأعداء. وانتهت فترة قيادته في 05 ماي 1979 لما عين أمينا عاما لوزارة الدفاع الوطني في ظل العبد الأول لرئاسة الشاذلي بن جديد للجزائر.

العدو اللدود لفرنسا

لرجل نظرة إستراتيجية عميقة يشهد له بها الغريم قبل الصديق. وضع الأسس الأولى لجهاز الأمن وفق هذه النظرة ووفق المعطيات التي استعملها من تجربته العريقة خلال حرب التحرير ومشاركته في مفاوضات روس وإيفيان وكخبير عسكري. هذه المشاركة التي سمحت له بكشف النقاب عن النوايا الفرنسية المبيتة والتي كانت تسعى إلى عودة الاستعمار من النافذة بعد طرده مهزوما مدحورا من الباب. ولسد النافذة في وجه العدو عمل قاصدي مباح على جعل جهاز الأمن الحصن الحصين والسد المنيح الذي يتصدى لكل محاولات الإختراق والتسلل اعتمادا على مبدأ لا نقاش فيه مهما كان الأمر ومهما كانت الظروف. يتجسد هذا المبدأ بوضوح وتجلي في التعري بصفة جدية الذي وجب أن يخضع له شأن كل عنصر يلحق بالجهاز مهما كانت رتبته ومكانته ومنزلته. العقيد لم يسمح بالإنتماء للجهاز لقدماء الجيش الفرنسي ولا للمتزوجين من أجنبيات مهما كان حسن سيرتهم وبياض نواياهم. وبالنسبة للعناصر الفتية من جيل الاستقلال لم يحق الإلتحاق بالجهاز لكل من تشتم فيه راحة القرابة من الأجنبي، وخاصة فرنسا. فلا مكان لأبناء الحربى ولا لأقاربهم ولا للمتعلقين معهم حتى يتقطع دابر كل منأوى لمصالح الجزائر. كما تبقى أبواب جهاز الأمن العسكري موصدة في وجه كل من له سوابق عدلية أو سجلت عليه سيرة إنحرافية، ولو تكون بسيطة وحتى قبل بلوغه سن الرشد. ظلت هذه القاعدة معمول بها من طرف المتعاقبين على إدارة الجهاز. وهكذا يحق لكل من تشرف بالإنتماء له أن يتفاخر بأنه من المعدن الثمين والأصيل الذي لا تشوبه أدنى شائبة ولا تلاحقه آفة الظنون.

أمام قلة الإمكانات المادية لمواجهة العدو ولأداء مهام الجهاز على أحسن ما يرام جعل العقيد قاصدي مباح من حب الوطن والتفاني في خدمته السلاح الأول الذي يزود به عناصر الجهاز. فإذا كان الكثير من الناس يتصورون بعباط الأمن العسكري، الذين يعتبرون نخبة البلاد، يعيشون في رفاهية وميوحة مادية يصدمون عند ملاقاتهم أو التقرب منهم، لأنهم يسجدونهم يعيشون أحيانا في ظروف هي أصعب بكثير من التي يعيشها أبسط مواطن في ربوع البلاد. إلى غاية مطلع التسعينيات كان الكثيرون من الضباط وحتى الضباط السامون برتبة رائد أو مقدم يشكون من أزمة السكن. فكهم من شباب جامعي التحق بهذا الجهاز وخيبت آماله عندما عرض عليه المبيت والإقامة في إحدى الثكنات العسكرية لأن الجهاز غير قادر على تأمين سكن خاص به ولو في الأحياء العسكرية. وكهم من ضابط